برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
-دراسة تقييمية -

أ.بن مكرلوف خالد

جامعة البليدة 02، الجزائر

الملخص:

يعتبر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاسم المشترك لمختلف الاهتمامات الاقتصادية في الدول النامية، حيث حظي باهتمام كبير في الآونة الأخيرة نظرا لما يحققه من أهداف تجعل هذه المؤسسات تتميز بتنافسية عالية تمكنها من الدخول إلى الأسواق العالمية، وإمكانية الصمود أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية، حيث أن هذه البرامج منها ما كان بمبادرة من الحكومة، ومنها ما نتج عن اتفاقيات الشراكة، خاصة مع الاتحاد الأوروبي الممثل في برنامج ميدا (ED-PME) الذي يهدف إلى تعزيز وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عملية التأهيل، برنامج ميدا ED-PME

: Abstract

The rehabilitation of small and medium-sized enterprises, the common denominator for various economic interests in developing countries, which received considerable attention due to achieve objectives make these institutions characterized by high competitiveness, enable them to access to global markets, and the possibility to stand in front foreign products in local markets, that these programs including what was the initiative of the government, and the resulting partnership agreements, especially with the European union representative in the MEDA program (ED-PME) which aims to improve competitive of small and medium-sized enterprises in Algeria.

Key words : Small and medium-sized enterprises, Rehabilitation process, MEDA program ED-PME

المقدمة:

في إطار التعاون الأورو متوسطي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر برنامج ميدا (MEDA) أو أورو- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (ED-PME) من أهم برامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، حيث يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها، حيث يكون على شكل تقديم خبرات تسييرية وتقنية وتجارية ومالية بالإضافة إلى المساعدة التقنية الوطنية وكذا الدولية ذات مستوى عال، والقيام

بتكوينات للمؤسسة وملتقيات بين المؤسسات كما أنه يمكن أن يكون في شكل تقديم معلومات حول المنتجات، التكنولوجيا، الموردين والأسواق، أو مساعدات للبحث عن شركاء، بدأ البرنامج نشاطه في أكتوبر 2000 وانتهى في سبتمبر 2007 حيث يغطي عدة مجالات تتمثل في التطور الاستراتيجي، التسويق، الإدارة والتنظيم، تسيير المورد البشري، الإنتاج (التحكم في التكاليف، الجودة، الصيانة، التموين والتخزين)، المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير.

من خلال هذا المدخل البسيط نطرح التساؤل التالي: هل تم الوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة على الإشكالية، قمنا بتقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الثاني: برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2002-2007

المحور الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف المؤسسات من حيث الحجم ومستوى التقدم والنظم المستخدمة ومن هنا كان من الطبيعي وجود مؤسسات كبيرة وأخرى صغيرة ومتوسطة، بحيث تسعى جميع الدول المتقدمة منها والنامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية انطلاقا من تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب المشروعات كبيرة الحجم [1]، حيث اختلفت مفاهيم هذه المؤسسات، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة، إلا أنه يرتبط بعدة معايير منها، حجم العمالة المستخدمة، حجم الاستثمار أو رأس المال المستخدم، حجم الإنتاج، مدي تطور التقنية المستخدمة[2] اختلاف مستويات النمو وتنوع الأنشطة الاقتصادية.

أولا: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

كانت عن طريق المشرع الجزائري حيث صدر القانون رقم 18-01 المؤرخ في27 رمضان 1422هـ والموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر.

والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تعريف المشرع الجزائري

جدول رقم: (01) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني الجزائري

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار	من 10 إلى 100 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	أقل من 02 مليار دينار	من 100 إلى 500 مليون دينار

المصدر: من إعداد الباحث استناد على معطيات الجريدة الرسمية، مرجع سابق.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص نذكر منها:

- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تكون ذاتية، حيث لا يستطيع المشروع في معظم الأحيان الحصول على قروض كبيرة وخارجية، بل يعتمد على مدخرات شخصية؛[3]
- الاستقلالية: فأصحابها مسؤولون عن نتائج أعمال مؤسساتهم، ويتمتعون بحرية مطلقة في اتخاذ القرارات المناسبة، لتحقيق طموحاتهم وتجسيد أفكارهم من خلال استغلال الموارد المتوفرة لديهم بعقلانية، وبكل موضوعية مستعينين بالطرق العلمية؛[4]
- انخفاض رأس المال اللازم لإقامتها: فهي لا تحتاج لاستثمارات ضخمة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛[5]
- مرونة الإدارة: لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء، بساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرارات؛[6]
- العلاقات الشخصية: غالبا ما تربط أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علاقات شخصية جيدة مع العملاء والموردين والعمال، مما يولد الثقة بينهم؛[7]
- تتميز بكبر أعدادها المنشأة سنويا وكذلك كبر الأعداد التي تفلس سنويا.[8]

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل هذه المؤسسات إحدى دعائم التنمية في أي دولة، وأهميتها نابعة من الأمور التالية:[9]

- ارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة؛
- أهمية حجم استثماراتها في تكوين الاقتصاد الحر؛
- دورها في التوظيف؛[01]
- التعرف على أحوال السوق لقربها من المتعاملين؛
- تستقطب هذه المؤسسات في الدول الصناعية ما بين 60 إلى 70% من اليد العاملة.
- للمؤسسات الصغيرة دور في تحقيق التكامل الصناعي مع المؤسسات الكبيرة،[11] كما تعتبر بذور أساسية للمشروعات الكبيرة كشركة بنيتون وبناسونيك.[21]

المحور الثاني: برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2002-2007

قبل التكلم عن البرنامج يجب توضيح مفهوم عملية التأهيل، لأن محتوى البرنامج يرتكز على هذه العملية

أولا: مفهوم عملية التأهيل (La mise à niveau (man

يعرف بأنه «عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن تصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي»[31]، ويمكن القول كذلك « أن التأهيل يقتصر على زيادة ورفع القيم، وتطبيقات التسيير، وتحسين الأداء لبلوغ مستوى المنافسين المستقبليين وذلك ضمن آجال محددة ودقيقة». [41]

ويمر التأهيل بثلاث مراحل وهي التشخيص الأولي للتعرف عن واقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بهدف إدراجها ضمن البرنامج بواسطة عملية تأهيل أولية ملائمة، يتبعه عملية التشخيص بنية التعرف العميق بالمؤسسة، معرفة نقاط الضعف ونقاط القوة والفرص والتهديدات ومن ثم إعداد مخطط التأهيل النهائي.

ثانيا: دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

أهم الأسباب التي أدت إلى تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة ما يلي: [51]

- تحديات المنافسة العالمية نتيجة الشراكة الأورو-جزائرية والانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية؛
- قصور الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية التي تقوم على الاجتهادات الشخصية لا على أسس علمية، وغياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة، ونقص الروح المقاولاتية لدى هذه المؤسسات؛
- عدم تلاؤم نمط التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مثيلاتها في الخارج بحيث بقي نظام تسييرها قديم لا يتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي؛

مشكل العقار، صعوبة الحصول على التمويل، الصعوبات الجبائية والإدارية المتمثلة في بطء وتعقيد الإجراءات، وضعف التكوين وانتشار القطاع الغير رسمي.

ثالثا: برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ED-PME

بدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالدخول في برنامج ميدا سنة 2002، يتم إدارة البرنامج من جهة الاتحاد الأوروبي عن طريق اللجنة الأوروبية La Commission européenne ومن جهة الجزائر ممثلة بوزارة الشؤون الخارجية وذلك بمقر رئيسي بالجزائر العاصمة، حيث تم تنصيب

وحدة تسيير برنامج (UGP) متبوع بـــ 05 فروع جهوية: الجزائر، عنابة، سطيف، وهران وغرداية.[61] يستفيد البرنامج من ميزانية قدرها 62.90 مليون أورو لمدة خمس سنوات، حيث يقدم الاتحاد الأوروبي نحو 57 مليون أورو وتساهم الدولة الجزائرية بمبلغ قدره 2.5 مليون أورو، أما2.5 مليون أورو فهي تمثل حصة المؤسسات المنخرطة والمستفيدة من البرنامج.

ويتضمن برنامج ميدا خصوصا:[71]

- استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتوفر فيها الشروط من البرنامج؛
- مؤسسات الدعم المتكونة من تجمعات المؤسسات ومراكز التكوين الخاصة والمراكز التقنية والغرف التجارية وكل مؤسسة معنية بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المالية المتخصصة في تمويل هذه المؤسسات في كل مراحل نموها (مرحلة شروع، مرحلة قيد الإنجاز أو مرحلة الاستغلال)؛
- مؤسسات التأطير العمومية كالوزارات.

1- أهداف البرنامج: وتقسم إلى هدف إجمالي وأهداف خاصة:

أ-الهدف الإجمالي: تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.[81]

ب-الأهداف الخاصة: وتتمثل فيما يلي:[91]

- تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لتتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق؛
- تحسين طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص؛
- الإشباع الجيد للجانب التمويلي؛
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات التي تختص مباشرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- نشاطات البرنامج: تدور ضمن النقاط الثلاثة الآتية:

أ- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- التشخيص الشامل للمؤسسات مرفقا بعمليات التأهيل؛
- وضع مخططات التمويل الموجهة للحصول على قروض بنكية؛
- الاهتمام بتكوين وتدريب أصحاب ومسيري المؤسسات.

ب- مساعدة المؤسسات والهيئات المالية التي تقدم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- تطوير وسائل تمويل المؤسسات المالية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء صندوق لضمان القروض للمساهمة في تمويل المخططات الاستثمارية.

ج - مساعدة المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة التي تقوم بالدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقوية ودعم الجمعيات المهنية وجمعيات أرباب العمل.

3- شروط الاستفادة من البرنامج:

إن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس بإجراء إجباري وإنما هو خيار تتخذه المؤسسات بإرادتها المطلقة، لكن يجب أن تتوفر في المؤسسة عدة شروط حتى تتمكن من الاستفادة من البرنامج ممثلة فيما يلي:([20])

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تنشط في القطاع الصناعي؛
- إثبات دخول المؤسسة مرحلة الاستغلال لمدة تفوق 03 سنوات؛
- أن توظف ما لا يقل عن 20 عاملا وما لا يزيد عن 250 عاملا؛
- أن تقوم بالتصريح وتسديد ضرائبها بشكل عادي، ومنخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي؛
- حفظ على الأقل 60% من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية؛
- الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل التنافسي أما الباقي يمول من طرف الاتحاد الأوروبي.

بالنسبة لهيئات الدفع: لا بد أن:

- تقدم مشروع لإنشاء شركة مالية؛
- أن تكون مسجلة على المستوى الجبائي والاجتماعي؛
- الالتزام بدفع نسبة 20% من التكلفة الكلية مع 80% مقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي

4- مسار عملية تأهيل برنامج ED-PME

المرحلة الأولى: بعد التأكد من رغبة المؤسسة (المستوفية للشروط) في الانضمام للبرنامج، تخضع بعضها إلى تشخيص أولي pré-diagnostic مجاني من قبل خبراء من البرنامج، يتم من خلاله تحديد ثلاث نقاط رئيسية: التعرف على المؤسسة عن قرب (نشاطها، عدد عمالها، إطاراتها، سوقها....)، التعرف على رئيس المؤسسة لأنه مفتاح العبور لمعرفة ثقافة المؤسسة، التعرف على إشكالية تنمية المؤسسة، والشكل الموالي يوضح مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج

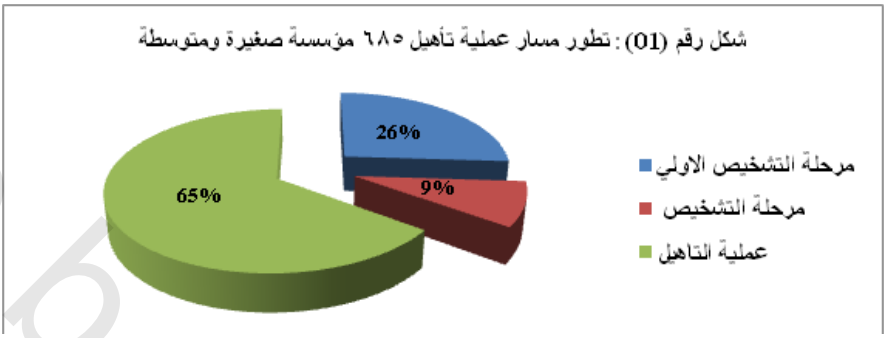

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الصناعية المبرمجة في عملية التأهيل في إطار برنامج ميدا 2150 مؤسسة، إلا أن 685 منها أي نسبة 32% فقط من استفادت من التشخيص الأولي، بعد هذه المرحلة قررت 179 مؤسسة أي ما نسبة 26% من إجمالي 685 مؤسسة أن تتوقف عن متابعة البرنامج بعد عملية التشخيص الأولي، لتبقى 506 مؤسسة كلها استفادت من عملية التشخيص إلا أن 61 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بنسبة 09% لم تمر إلى المرحلة الموالية، ومنه فقط 445 مؤسسة دخلت في عملية التأهيل أي بنسبة 65% من إجمالي 685 مؤسسة، أما عن طبيعة نشاط هذه المؤسسات فسنوضحها في الشكل الاتي:

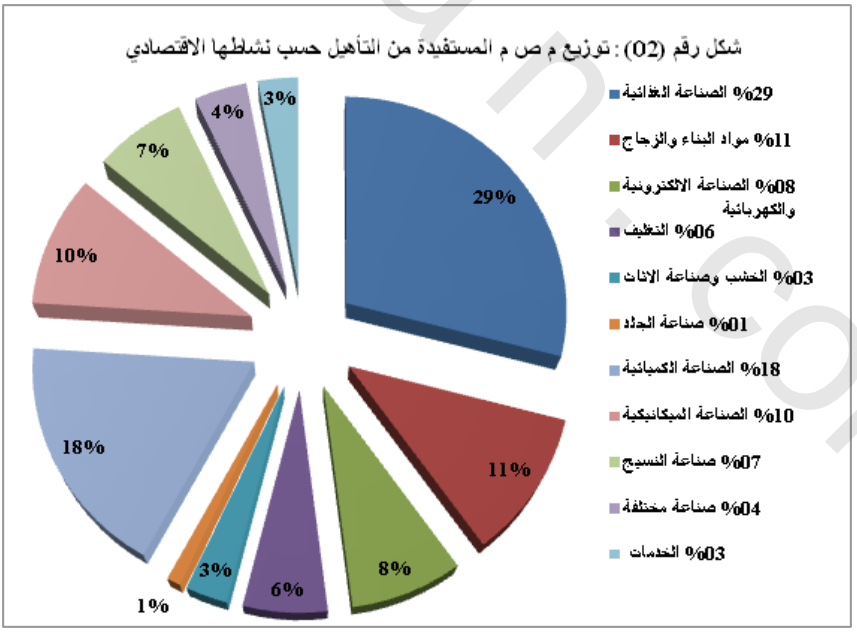

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

نلاحظ من الشكل أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع الصناعات الغذائية هي المستفيد الأكبر من عملية التأهيل وهذا بنسبة 29% أي 129 مؤسسة، تليها الصناعة الكيميائية ثم مواد البناء والزجاج بنسب 18% و11% على التوالي، ليحتل في المرتبة الأخيرة قطاع الخدمات بنسبة 03%.

أما عن تركيبة العمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج فكانت كالتالي:

شكل رقم (03): توزيع 445 م ص م حسب عدد العمال

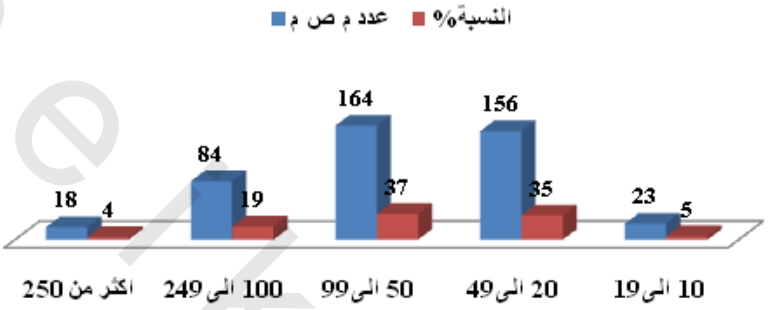

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

ما هو ملاحظ من الشكل أن ما نسبته 35% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برنامج «ميدا» هي المؤسسات التي تحتوي من 20 إلى 49 عامل، أي مؤسسات صغيرة، وهذا حسب التعريف القانوني الجزائري، أما المؤسسات المتوسطة التي تشغل من 50 إلى 250 عامل فقد كان عددها 248 مؤسسة أي بنسبة 56%.

يوضح الشكل الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج (445 مؤسسة) حسب المناطق الجغرافية

شكل رقم (04): توزيع م ص م المستفيدة من البرنامج حسب الجهات

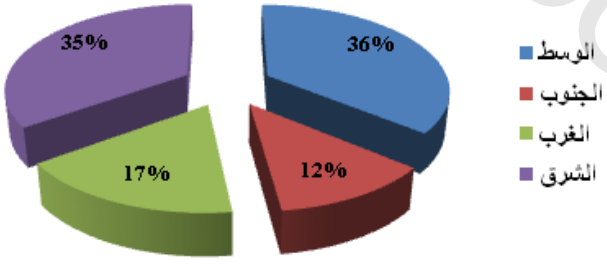

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

رغم أن البرنامج اتبع سياسة اللامركزية عن طريق فروعه الجهوية الخمسة: الجزائر، عنابة، سطيف، وهران وغرداية، إلا أن الوسط والشرق عرف عدد كبير من المستفيدين بنسبة 36% و35% على التوالي، وهذا راجع لتمركز الأقطاب الصناعية بهذه المناطق وتوفر بيئة أعمال مناسبة مقارنة بباقي الجهات.

المرحلة الثانية: بعد عملية التشخيص الأولي يقوم الخبراء بتشخيص معمق مقرون بنشاط تأهيل أولي شرط أن يكون مبسط وله اثر، وهذا لما له اثر ايجابي على زيادة إقناع رئيس المؤسسة بفائدة التأهيل، بعدها يتم تحديد المجال التأهيلي المناسب (حسب نوع المشكل) من قبل خبراء متخصصين سواء في التسويق، الإنتاج، التسيير، التمويل، وهذا في ملف مدروس ومحدد بدقة للتكاليف والمهام اللازمة للعملية، يسمى هذا الملف بملف المصطلحات المرجعية les termes des références، ومن هنا يقوم الخبير والمحدد ضمن شروط (المستوى العلمي، الخبرة، الكفاءة) بدورات تكوينية لرئيس المؤسسة وفريق عمله وهذا حسب نوع المشكل الذي تعاني منه المؤسسة، كما يمكن أن تكون الدورات التكوينية جماعة شرط أن تكون المؤسسات تعاني نفس المشكل.[12] والشكل الموالي يوضح توزيع مجالات التأهيل المعتمدة في البرنامج على الخبراء المحليين والأجانب

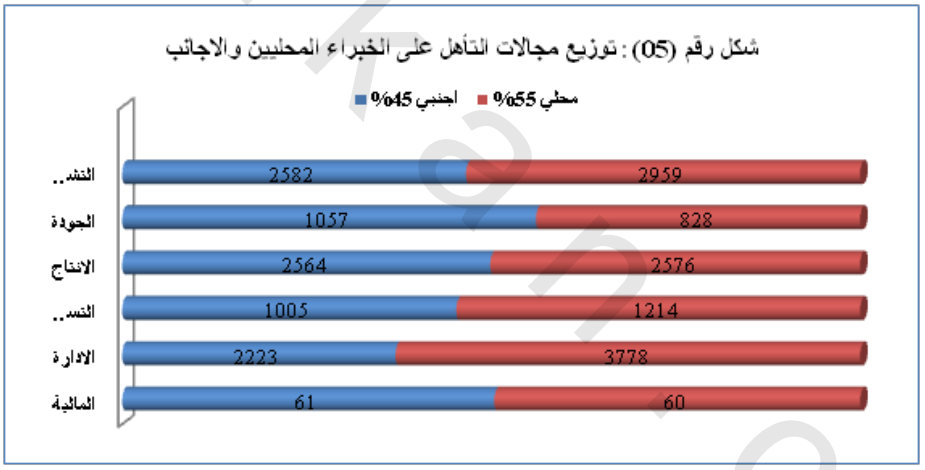

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

الشكل يوضح أن عدد مجالات التأهيل الخاصة بالبرنامج تقريبا كانت موزعة بشكل عادل بين الخبراء الأجانب والمحليين، فبالنسبة للإنتاج تحصل الخبراء المحليين على 2576 مجال، أما الأجانب فكانت 2564 مجال، تقريبا نفس الحصيلة بالنسبة للمجالات الأخرى كالمالية، الإدارة، التسويق والجودة، تقريبا كلها كانت مناصفة، وهذا دليل على رغبة الدولة في إشراك الخبراء الجزائريين في البرنامج، لأنهم أدرى بخصوصيات المؤسسات الجزائرية.

أما مجالات التأهيل التي ركز عليها البرنامج فكانت 38% لترقية الإدارة، 35%لتطوير الإنتاج، 15% للجودة و01% للمالية، أما التسويق فقد قدر بـــ11% [22]، كما هو موضح في الشكل التالي:

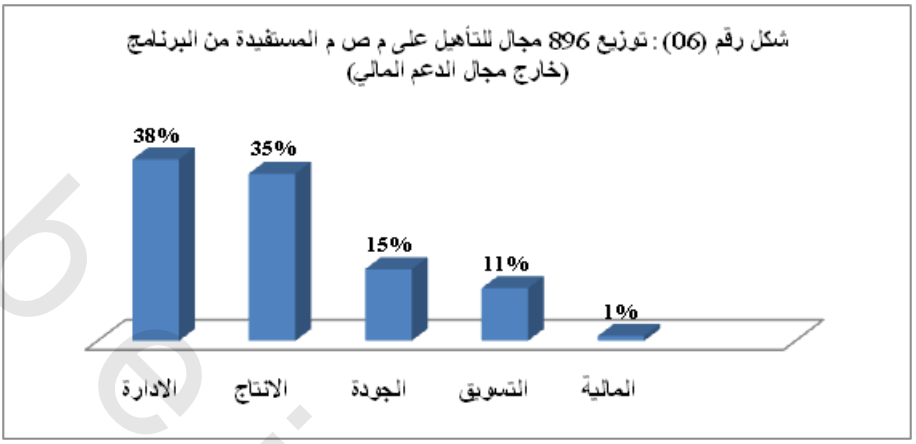

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

الشكل أعلاه يوضح مجلات التأهيل التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستثناء الدعم المالي، حيث يبين الشكل أن المؤسسات المستفيدة تعاني من نقص كبير في جانب الإدارة والإنتاج لهذا كانت نسبة الاعتماد عليها في برنامج التأهيل كبيرة، حيث بلغت نسبة الإدارة 38% والإنتاج 35% وهذا ما يمثل ثلاثة أرباع عدد مجلات التأهيل، لتحتل المالية في المرتبة الأخيرة بنسبة 01%، وإذا تعمقنا في مجالات التأهيل نجد أنها تتفرع إلى مجالات أخرى حسب الشكل التالي:

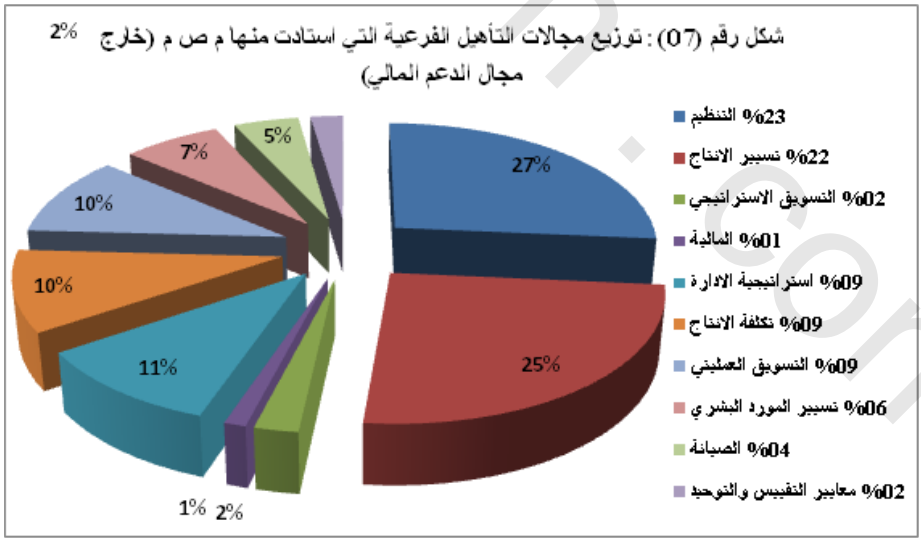

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

يبين الشكل التالي المجالات الفرعية لعملية التأهيل، حيث قمنا بالتعمق أكثر في المجالات السابقة، خاصة ما تعلق منها بالإدارة والإنتاج، حيث لاحظنا أن التنظيم وتسيير الإنتاج كان لهما نسبة كبيرة من عملية التأهيل حيث بلغت نسبتهما 23%، 22% على التوالي، وهذا راجع للنقص الكبير في هذا النوع من المؤسسات من حيث الإدارة (التنظيم) وتسيير الإنتاج، لأن معظم هذه المؤسسات ذات طابع عائلي، ومسيريها هم نفسهم المالكون، لهذا فهم يفتقرون إلى طرق التسيير وإدارة الأعمال، أما عن المسار الزمني لتطبيق مجالات تأهيل البرنامج فكانت كالتالي:

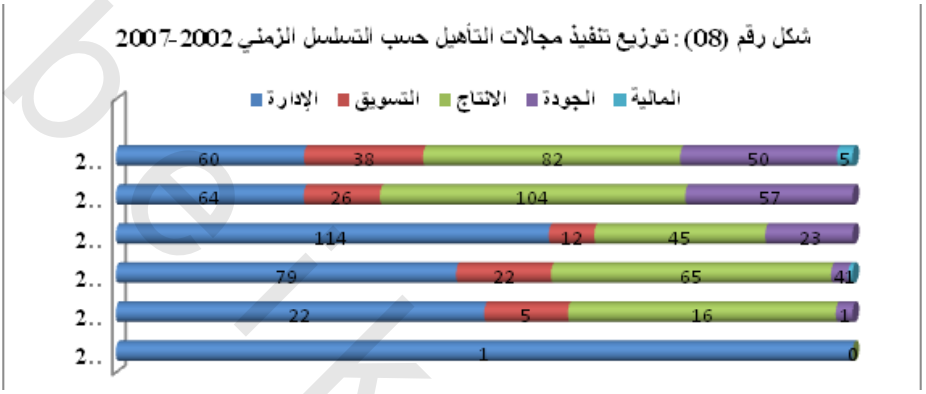

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

بعد أن كانت الانطلاقة للبرنامج صعبة وحرجة وهذا من خلال تنفيذ مجال تأهيلي واحد سنة 2002 الخاص بالإدارة، بدأت الأمور تتحسن حيث زادت في السنة الموالية بـ 44 مجال كانت في الإدارة، التسويق، الإنتاج والجودة، لتصل إلى 251 مجال سنة 2006، لكن كان هناك تفاوت في تطبيق مجالات التأهيل من طرف المؤسسات المستفيدة من البرنامج كما هو ممثل في الشكل التالي:

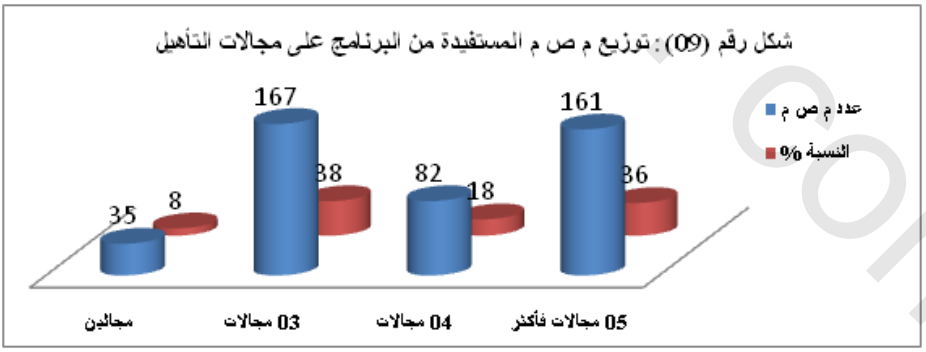

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

نلاحظ من الشكل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من عملية التأهيل (445) مؤسسة قد استفادت على الأقل من مجالين للتأهيل، حيث بلغ عددها 35 مؤسسة أي بنسبة 8%، أما المستفيدة من ثلاثة مجالات فعددها 167 مؤسسة، 05 مجالات فأكثر 161 مؤسسة بنسبة 38% من إجمالي 445 مؤسسة، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر مؤسسات ذات هيكلة جيدة لاستفادتها أكثر من 05 مجالات للتأهيل.

1- العراقيل التي تعرض لها البرنامج:

لقد تعرض البرنامج لجملة من عراقيل نوجزها فيما يلي:([23])

أ-التأخر في الانطلاق: لقد أمضت الجزائر مع المفوضية الأوروبية على برنامج ED-PME سنة 1998، إلا انه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر سبتمبر سنة 2000 حيث كان على اتصال ب 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية خاصة جزائرية، وفي مارس 2003 استطاعوا الوصول إلى 80 مؤسسة، لتصل الى 685 مؤسسة سنة 2007، لكن فقط 445 مؤسسة استفادت من التأهيل، كما أن تأخر دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ (سبتمبر 2005) كان له الأثر السلبي على البرنامج.

ب-عدم وضوح الصورة في نظر رؤساء المؤسسات: إن المعنى الحقيقي لمفهوم التأهيل غير واضح لدى رؤساء المؤسسات المعنية، بالإضافة إلى صعوبة إقناعهم بأهمية التأهيل بسبب عدم وجود أدوات إعلامية تحسيسية فعالة ومكثفة.

ج-عدم أداء الهيئات الممثلة والداعمة للدور المنتظر منها: لا تكفي إجراءات التأهيل وحدها لتنمية وتطوير تنافسية القطاع الصناعي الخاص، دون وجود محيط اقتصادي وسياسي واجتماعي مساعد ومشجع على ذلك.

أما النتائج التي كانت منتظرة من البرنامج فتتمثل في الاتي: ([24])

- تحسين قدرة 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من القطاع الخاص للتأقلم مع التغيرات الجديدة للاقتصاد الجزائري؛
- دعم الجمعيات والهيئات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التمويل المناسب؛
- تحقيق عملية حصول هذه المؤسسات على المعلومة الاقتصادية؛
- تحسين قدراتها التنافسية على مستوى النوعية والسعر؛
- مساعدتها التحكم في التطور التكنولوجي؛
- تسهيل دخولها إلى الأسواق العالمية.

2- نتائج برنامج ED-PME:

في نهاية البرنامج وحسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007 فقد تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، بعد ما كانت 2150 مؤسسة مستهدفة من طرف السلطات، ولقد تم الدخول الفعلي لـــ 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة65% من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات البرنامج في تردد مسئولي المؤسسات في متابعة الإجراءات، إضافة إلى الصعوبات المالية، وكذا سوء تنظيم هذه المؤسسات وعدم شفافية التسيير[52]، ومن خلال عينة شملت المؤسسات التي استفادت من عمليات التأهيل (التشخيص، التشخيص الأولي، والتأهيل) وجد أن تلك المؤسسات تحسنت على المستوى التنظيمي والإداري، إلا أن معظم أصحاب تلك المؤسسات يرون أن هدف ترقية القدرة التنافسية لازالت غير محققة [62]، كما تم إبرام اتفاقية للشروع في تطبيق برامج ميدا 02 ابتداء من مارس2009 ، تمتد على أربع سنوات بقيمة إجمالية تقدر بـــ 44 مليون أورو[72]، تنص الاتفاقية على تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بموجبها الاتحاد الأوروبي بـــ 40 مليون أورو، الجزائر بـــ 03 ملايين أورو، ومليون أورو من إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف هذا البرنامج إلى تدعيم إنجازات البرنامج الأول «ميدا» من خلال تيسير مهمة المؤسسات في اعتماد التقييس وإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة من أجل تعزيز التنافسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية باعتبارها حتمية لمواجهة الانفتاح الاقتصادي.[82]

وحسب تصريح وزير القطاع السيد مصطفى بن بادة فإن الاتحاد الأوروبي أشاد كثيرا بنجاح برنامج ميدا01، الأمر الذي شجع على الدخول في برنامج ميدا 02. [92]

الخاتمة:

حاولنا في هذه الورقة البحثية إظهار الدور الذي لعبه برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «ميدا» في تحسين من مستوى هذه المؤسسات، والوقوف عند النتائج المحققة فعلا، وما كان مسطرا له، لنصل في الأخير إلى جملة من النتائج:

- من خلال الإحصاءات المقدمة حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نلاحظ أن القطاع الخاص في توسع مستمر مقارنة بالقطاع العام، وإن المؤسسات تساهم فعلا في توفير مناصب العمل؛
- التوزيع الجغرافي غير عادل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يهدد تحقيق التنمية المحلية؛
- إن النتائج المحققة من برنامج التأهيل جد ضئيلة مقارنة بأهمية هذا البرنامج والميزانية المخصصة له؛
- برنامج ميدا لا يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، والدليل على ذلك جملة المشاكل والمعوقات التي تعرض لها؛
- ضعف درجة تجاوب المؤسسات مع البرنامج (32% من المؤسسات المستهدفة وهذا بغض النظر

عن الذين انسحبوا في المراحل الأولى من العملية)؛

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص كبير في وظائف الإنتاج والإدارة، ما جعل البرنامج يركز على هاتين الوظيفتين بنسبة 73% من إجمالي مجالات التأهيل.
- الطابع العائلي لهذه المؤسسات جعلها تفتقد إلى طرق التسيير الفعالة؛
- رغم أن البرنامج اتبع سياسة اللامركزية، إلا أن النسبة الأكبر من المؤسسات المشاركة في البرنامج كانت من الوسط والشرق بنسبة 71%.

التوصيات:

- على مسيري ومالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن تدرك الدور الذي تلعبه عملية التأهيل في مواجهة تحديات البقاء، وتحسين المنافسة.
- التعريف أكثر بالبرامج المسطرة من خلال البرامج التحسيسية، وهذا من أجل طمأنة أصحاب المؤسسات لان اغلبهم لم يتعرفوا جيدا على البرنامج مما جعلهم يعزفون عن الدخول فيه.
- لا يكفي تقديم برنامج واحد لهذه المؤسسات والتوقف، بل يجب المتابعة المستمرة والتكوين وخاصة ونحن نشهد عصر اليقظة التكنولوجية المتميزة بحدوث تطورات وتغيرات سريعة.
- يجب القيام بالعديد من الدراسات لتقييم برامج التأهيل التي قامت بها الجزائر، للوقوف على ما تم تحقيقه مقارنة مع ما كان مسطر له.

obeikan.com

المراجع:

1. أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة «مدخل بيئي مقارن»، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 13.
2. www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/Tanmeya/dwrat/jordon16221206/smes.doc. Consulté le 082013-08-
3. مروة أحمد، نسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة،2008، ص 96-97.
4. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر، القاهرة، 2002، ص 17.
5. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، عمان، دار الصفاء، 2002، ص 24.
6. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سابق، ص 26.
7. نفس المرجع، 27-28.
8. صرامة عبد الوحيد، آليات ومشاكل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 13 و14 نوفمبر2007 ص 252.
9. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007مرجع سابق، ص 11 (بتصرف)
10. OCDE, perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entreprenariat, Edition OCDE, 2005, p 07
11. أيمن علي عمر، مرجع سابق، ص 132.
12. ماهر حسن المحروق وإيهاب مقابله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، 2006، ص 04.
13. صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03 سطيف، 2004، ص 42.
14. Abdelhak lamiri, Management de l'information, redressement et mise à niveau des entreprises, OPU, Alger, 022003-, p 171.
15. غدير احمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر» دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث، العدد 09، ورقلة، الجزائر، ص 135.
16. Journée d'information sur le programme MEDA d'appui PME /PMI organisée par le Ministère de la PME et De l'Artisanat, 5 Décembre 2006.
17. عبد المجيد تيماوي، تقييم تجربة الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المعوقات والحلول، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، يومي 18-19 ماي 2011، بومرداس، الجزائر، ص 69.

18. Dispositions techniques et administratives, Appui au développement des PME en Algérie, ministère de la PME et de l'Artisanat, commission européenne, 2007, P.19.

19. الشريف بقة عبد الرحمان العايب، مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص 17-19

20. Journée d'information sur le programme MEDA d'appui PME /PMI organisée par le Ministère de la PME et De l'Artisanat, 5 Décembre 2006.

21. سليمة غدير أحمد، مرجع سابق، ص 137

22. M.EL-Hachemi, P.M.E : un vecteur de création de richesses et d'emplois, Magasine l'actuel international, N°87, janvier 2008, p27.

23. Journée d'information sur le programme MEDA d'appui PME /PMI organisée par le Ministère de la PME et De l'Artisanat, 5 Décembre 2006.

24. الشريف بقة عبد الرحمان العايب، مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 13-14 نوفمبر 2006، سطيف، ص 22.

25. Programme d'appui aux PME/PMI : Des résultats et une expérience à transmettre, Rapport final : Euro Développement PME, Ministère de la PME, Algérie, Décembre 2007, P27

26. www.reme.info/projets/algerie-mise-a-niveau

27. تصريح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام مجلس الأمة، بتاريخ 04 جوان 2009.

28. السعيد دراجي، التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18-19 افريل 2012، ورقلة، ص 17.

29. مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منتدى الشروق، استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل، على الموقع: www.echoroukonline.com/ara/37548.html.200-national تاريخ الاطلاع: 01-09-2013.